زمن العدالة

تاريخ وفلسفة التجريم والعقاب

من الثأر البدائي إلى الإصلاح الإنساني

تأليف

أ.د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

الي ابنتي الحبيبه صبرينال جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط البحر المتوسط وجبال الاوراس الخالده

إلى روح العدالة التي تبحث عن وجهها عبر العصور،

وإلى الضمير الإنساني الذي يرفض الظلم حتى لو كان بقانون،

وإلى كل باحث يؤمن أن القانون ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو تاريخ حي وفلسفة متحركة.

إهدائي هذا العمل، آملاً أن يكون شعلة تنير درب الفهم العميق لجذور التجريم والعقاب.

المقدمة العامة

في بحث عن جذور العقاب

لا يمكن فهم الحاضر دون تشريح الماضي، ولا يمكن ممارسة القانون دون فهم فلسفته. إن العقاب الذي نراه اليوم في قاعات المحاكم والسجون ليس وليد

اللحظة، بل هو نتيجة تراكمات تاريخية هائلة، وصراعات فلسفية عميقة، وتطور اجتماعي معقد. من طقوس الثأر الدموي في القبائل البدائية، إلى مسلات حمورابي الحجرية، مروراً بقسوة السجون الأوروبية في العصور الوسطى، وصولاً إلى نظريات الإصلاح الحديثة، تشكلت رحلة طويلة ومعقدة عرفتها الإنسانية في محاولتها لضبط السلوك الانحرافي.

يأتي هذا الكتاب ليغوص في أعماق هذه الرحلة، محاولاً فك الشفرات التي تحكم ظاهرة التجريم والعقاب. إنه لا يكتفي بسرد الأحداث التاريخية، بل يحلل البنى الفلسفية التي تقف خلفها. لماذا نعاقب؟ من يملك حق العقاب؟ ما هو الجرم؟ هل هو فعل مادي أم نية باطنية؟ هل الهدف من العقاب هو الانتقام أم الردع أم الإصلاح؟

إن الأطروحة المركزية لهذا المؤلف تكمن في أن تاريخ العقاب هو تاريخ السلطة الإنسانية على الجسد والروح. وهو في الوقت ذاته تاريخ تطور الوعي

الأخلاقي للمجتمعات. إن الانتقال من عقاب الجسد إلى عقاب النفس، ومن العقاب العلني المؤلم إلى العقاب السجين المنظم، يعكس تحولاً جوهرياً في علاقة الدولة بالفرد، وفي مفهوم العدالة ذاته.

هذا الكتاب موجه للباحثين في القانون والعلوم الاجتماعية، ولصانعي السياسات الجنائية، ولكل من يؤمن بأن العدالة ليست هدفاً نهائياً ثابتاً، بل هي عملية مستمرة من البحث والنقد والتطوير. إننا ندعو هنا إلى قراءة نقدية لتاريخنا الجنائي، لفهم حاضرنا، وصناعة مستقبل أكثر إنسانية وعدالة.

القسم الأول

تاريخ القانون الجنائي

من الغريزة إلى المؤسسة

الفصل الأول

بدايات التجريم في المجتمعات البدائية

مقدمة الفصل

قبل أن توجد الدولة، وقبل أن تُدون القوانين، كانت هناك قواعد سلوك تحكم المجتمعات البشرية الأولى. كانت الجريمة حينها ليست انتهاكاً لقانون وضعي، بل اعتداءً على قدسية القبيلة أو غضباً من الآلهة.

المبحث الأول

الثأر الفردي والجماعي

في البدايات، لم تكن هناك سلطة عامة تعاقب المجرم. كانت العدالة بيد المجني عليه أو عشيرته. الثأر كان حقاً مقدساً وواجباً أخلاقياً لاستعادة

الشرف المهدور. لم يكن هناك تناسب بين الجريمة والعقوبة، بل كان الهدف هو الإبادة أو الإلحاق بالضرر المضاعف. هذا النظام أدى إلى حروب أهلية مستمرة أفنت قبائل بأكملها، مما استدعى الحاجة لنظام يضبط الثأر.

المبحث الثاني

التدخل الديني والأساطير

في المجتمعات القديمة، كانت الجريمة خطيئة دينية. السارق ليس فقط من سرق مالاً، بل من أغضب الآلهة. العقاب كان طقوساً تطهيرية. الكهان كانوا هم القضاة، والمعابد كانت هي المحاكم. هذا المزج بين الدين والقانون أعطى للقداسة هيبة للنظام، لكنه أيضاً منع التطور العقلاني للقانون، لأن النقد كان يعتبر كفراً.

المبحث الثالث

بدايات التدوين وقانون حمورابي

مع ظهور الدولة المدينة في بلاد الرافدين، بدأ الانتقال من العرف الشفهي إلى القانون المكتوب. مسلة حمورابي تعتبر وثيقة تاريخية فارقة. مبدأ العين بالعين لم يكن بدائية كما يُصور، بل كان خطوة نحو التناسب ومنع المبالغة في الثأر. لكن القانون كان طبقياً بامتياز، عقوبة النبيل تختلف عن عقوبة العبد، مما يعكس بنية المجتمع الهرمية.

خاتمة الفصل

كانت هذه المرحلة مرحلة غريزة وسلطة مطلقة. القانون كان أداة للبقاء وليس للعدالة المجردة. لكن بذور فكرة التناسب والكتابة كانت قد غرست، لتمهد الطريق لحضارات لاحقة.

الفصل الثاني

تطور التجريم والعقاب في الحضارات القديمة

مقدمة الفصل

انتقلت البشرية من القبيلة إلى الإمبراطورية، ومن العرف إلى التشريع المنظم. حضارات مصر واليونان وروما وضعت أسساً لا تزال تؤثر في نظمنا القانونية حتى اليوم.

المبحث الأول

مصر الفرعونية وقانون ماعت

في مصر القديمة، كانت العدالة تجسيداً لإلهة الحقيقة ماعت. القاضي كان كاهن ماعت. ركز القانون

المصري على الجرائم ضد الدولة وضد الآلهة أكثر من الجرائم الفردية. السجون كانت أماكن انتظار للمحاكمة أو للإعدام، وليست أماكن إصلاح. التعذيب كان وسيلة شائعة للانتزاع الاعتراف، مما يعكس نظرة قسوة للدولة تجاه الفرد.

المبحث الثاني

اليونان والفلسفة القانونية

أثينا قدمت فكرة المحاكمة أمام هيئة محلفين من المواطنين. كان هناك فصل نسبي بين الدين والقانون. الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو بدأوا يسألون عن غاية العقاب. هل هو لإصلاح الجاني؟ هذا السؤال كان ثورياً في زمانه. لكن الديمقراطية الأثينية كانت قاصرة، تستبعد النساء والعبيد والغرباء من الحماية القانونية الكاملة.

المبحث الثالث

روما وسيادة القانون

القانون الروماني هو الأب الروحي للقانون المدني الحديث. ميز الرومان بين القانون العام والخاص، وبين الجرائم العمومية والخصوصية. طوروا مفاهيم دقيقة للنية الإجرامية والخطأ. لكن العقوبات كانت وحشية بالنسبة للعبيد وغير المواطنين. قانون الألواح الاثني عشر كان بداية كتابة الحقوق، لكنه حافظ على التمايز الطبقي بصرامة.

خاتمة الفصل

هذه الحضارات نقلت القانون من الغريزة إلى العقل، ومن العشوائية إلى المؤسسة. لكنها ظلت أنظمة استبدادية في جوهرها، تخدم النخبة الحاكمة أكثر من عامة الشعب.

الفصل الثالث

العصور الوسطى وبينات الإثبات القاسية

مقدمة الفصل

سقطت روما، ودخلت أوروبا في عصور مظلمة قانونياً. ساد قانون القوة، وعادت الوحشية للعقوبات، وسيطرت الكنيسة على التشريع.

المبحث الأول

المحاكمات الإلهية

في غياب أدلة مادية واضحة، كانت تلجأ المحاكم لما يسمى بالمحاكمات الإلهية. مثل غمس اليد في الماء المغلي، أو المشي على الجمر. إذا شفي الجرح

كانت دليلاً على البراءة بتدخل إلهي. هذا يعكس يأس النظام القضائي من الوصول للحقيقة العقلانية، واستسلامه للخرافة.

المبحث الثاني

قسوة العقوبات العلنية

كانت العقوبات جسدية ومعلنة ومرعبة. قطع الأطراف، الحرق، السحب بالأحصنة. الهدف ليس فقط معاقبة الجاني، بل ترهيب العامة. الجسد كان مسرحاً للسلطة. الملك يعاقب ليرى الجميع قدرته على البطش. السجون لم تكن عقوبة أصلية، بل كانت أماكن حجز مؤقتة.

المبحث الثالث

تأثير الشريعة الإسلامية في العصور الوسطى

في المقابل، شهد العالم الإسلامي تطوراً قانونياً نوعياً. الشريعة الإسلامية وضعت ضوابط دقيقة للإثبات (شهادة شهود، إقرار، يمين) منعت التعسف. حرمت التعذيب لاستانتزاع الاعتراف. وحددت عقوبات محددة (حدوداً) منعاً لتفاوت الأحكام. كانت هناك رعاية اجتماعية للسجين وإطعامه وكسوته، مما يعكس نظرة إنسانية سبقت عصرها بقرون.

خاتمة الفصل

كانت العصور الوسطى في أوروبا فترة تراجع حقوقي، بينما حافظت الحضارة الإسلامية على شعلة العدالة والإجراءات العادلة. هذا التباين يوضح أن التقدم القانوني ليس خطاً مستقيماً، بل يعتمد على القيم الحاكمة للمجتمع.

القسم الثاني

فلسفة القانون الجنائي

لماذا نعاقب؟

الفصل الرابع

النظريات الكلاسيكية للعقاب

مقدمة الفصل

مع عصر التنوير، بدأ الفلاسفة يسألون سؤالاً جوهرياً: بأي حق تعاقب الدولة الفرد؟ وما هي الغاية من هذا العقاب؟ ظهرت مدرستان كبريان شكلتا الفكر الجنائي الحديث.

المبحث الأول

مدرسة العدالة المطلقة والاستحقاق

ترتبط هذه المدرسة بفلاسفة مثل كانط وهيغل. ترى أن العقاب هو غاية في حد ذاته. المجرم ارتكب خطأً أخلاقياً، لذا يستحق المعاناة لاستعادة التوازن الأخلاقي. لا ينظرون للنتائج الاجتماعية للعقاب (مثل الردع)، بل يرون أن عدم معاقبة المجرم ظلم بحد ذاته. العقاب هنا واجب أخلاقي بغض النظر عن نفعه.

المبحث الثاني

مدرسة المنفعة والردع

ترتبط بفلاسفة النفعية مثل بنتام وبيكاريا. ترى أن العقاب شر مبرر فقط إذا منع شراً أكبر. الغاية هي منع الجريمة مستقبلاً عبر ردع المجرم وردع المجتمع. العقاب يجب أن يكون محسوباً بدقة، فأقل عقوبة تحقق الردع هي الأفضل. أي عقوبة زائدة عن الحاجة

هي ظلم وغير أخلاقية لأنها ألم غير ضروري.

المبحث الثالث

عقد الاجتماعي وسيادة الدولة

طرح روسو وهوبز فكرة أن الأفراد تنازلوا عن حقهم في الثأر للدولة مقابل الحماية. لذا، حق العقاب ليس حقاً إلهياً للملك، بل هو تفويض من الشعب. هذا أسس لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني صادر عن ممثلي الشعب.

خاتمة الفصل

هذه النظريات نقلت العقاب من انتقام شخصي أو ملكي إلى وظيفة اجتماعية عقلانية. لكنها ظلت تجريدية، تتعامل مع الإنسان ككائن عقلاني مجرد، متجاهلة دوافعه الاجتماعية والنفسية.

الفصل الخامس

المدرسة الوضعية والتحول نحو المجرم

مقدمة الفصل

في القرن التاسع عشر، حدثت ثورة علمية. لم يعد السؤال لماذا نعاقب؟ بل من هو المجرم؟ ولماذا أجرم؟ تحول التركيز من الفعل إلى الفاعل.

المبحث الأول

المدرسة الوضعية الإيطالية

تشيزاري لومبروزو طرح نظرية المجرم بالميلاد. رأى أن المجرمين لديهم سمات جسدية تدل على انحطاط

بيولوجي. رغم خطأ هذه النظرية علمياً لاحقاً، إلا أنها فتحت الباب لدراسة شخصية الجاني بدلاً من الاكتفاء بتحليل الفعل jurídico.

المبحث الثاني

العوامل الاجتماعية والبيئية

تطور الفكر الوضعي ليركز على البيئة. الفقر، التعليم، الأسرة، الأحياء الفقيرة، كلها عوامل تدفع للإجرام. هنا أصبح العقاب ليس فقط ردعاً، بل علاجاً اجتماعياً. ظهرت فكرة التدابير الاحترازية لحماية المجتمع من الخطر الاجتماعي حتى لو لم يكن هناك جريمة مكتملة.

المبحث الثالث

الدفاع الاجتماعي الجديد

في القرن العشرين، ظهرت حركة الدفاع الاجتماعي الجديد. دعت إلى فردية العقاب. العقوبة يجب أن tailored لتناسب شخصية الجاني وخطورته، وليس فقط جسامة الجريمة. ظهرت بدائل السجن، parole ،probation، وركزت على إعادة الإدماج.

خاتمة الفصل

هذا التحول كان إنسانياً في نيته، لكنه حمل خطراً كامناً في توسع سلطة القاضي والدولة في تقدير الخطورة الاجتماعية، مما قد يهدد ضمانات المحاكمة العادلة.

القسم الثالث

فلسفة التجريم

ما هو الجرم؟

الفصل السادس

بناء الجريمة اجتماعياً وقانونياً

مقدمة الفصل

الجريمة ليست حقيقة طبيعية مثل الجاذبية، بل هي بناء اجتماعي وقانوني. ما يعتبر جريمة اليوم قد يكون فضيلة غداً، والعكس صحيح.

المبحث الأول

مبدأ الضرر

جون ستيوارت ميل طرح مبدأ أن القانون يجب أن

يتدخل فقط لمنع الضرر عن الآخرين. الأفعال التي تضر صاحبها فقط (مثل شرب الخمر في الخصوصية) لا يجب تجريمها. هذا المبدأ يحمي الحرية الفردية من وصاية الدولة الأخلاقية.

المبحث الثاني

الأخلاق والقانون

هل يجب أن يجرم القانون الرذيلة الأخلاقية؟
المحافظون يقولون نعم لحماية نسيج المجتمع.
الليبراليون يقولون لا لأن القانون ليس أداة لفرض الأخلاق. هذا الجدل يظهر في قضايا مثل المثلية الجنسية، المخدرات، والانتحار المساعد.

المبحث الثالث

تجريم الفقر والهامشيين

نقد اجتماعي يوجه للقانون الجنائي بأنه يجرم أفعال الفقراء (التسول، السرقة الصغيرة) بينما يتساهل مع جرائم الأغنياء (التلوث البيئي، الغش المالي). القانون قد يكون أداة لضبط الطبقات الدنيا أكثر من كونه أداة للعدالة الشاملة.

خاتمة الفصل

التجريم عملية سياسية واجتماعية معقدة. فهم من يملك سلطة التجريم ولماذا، هو مفتاح فهم طبيعة النظام السياسي في أي دولة.

الفصل السابع

الجرائم المستحدثة وتحديات العصر

مقدمة الفصل

مع تطور التكنولوجيا والاقتصاد، ظهرت جرائم لم يكن يتخيلها المشرع القديم. كيف يتعامل القانون مع المجهول؟

المبحث الأول

جرائم التكنولوجيا والإنترنت

القرصنة، سرقة البيانات، الابتزاز الإلكتروني. هذه الجرائم عابرة للحدود، مما يهدد سيادة الدولة في التجريم والعقاب. يحتاج الأمر لتشريعات مرنة وتعاوناً دولياً غير مسبوق.

المبحث الثاني

جرائم البيئة

تلويث البيئة كان يعتبر تكلفة إنتاج مقبولة، أصبح اليوم جريمة ضد الإنسانية والمستقبل. هنا يتوسع مفهوم الضرر ليشمل أجيالاً لم تولد بعد وكائنات غير بشرية.

المبحث الثالث

جرائم الشركات والياقات البيضاء

كيف نجرم كياناً معنوياً؟ الشركة لا تسجن. العقوبات المالية قد تكون مجرد تكلفة عمل بالنسبة للشركات الكبرى. هذا يتطلب فلسفة عقابية جديدة تتجاوز السجن إلى حل الكيانات ومنع المزاولة.

خاتمة الفصل

القانون الجنائي في سباق محموم مع الجريمة

الحديثة. الجمود التشريعي يعني إفلاتاً من العقاب. المرونة ضرورية، لكن دون المساس بمبادئ الشرعية واليقين القانوني.

القسم الرابع

فلسفة العقاب والسجون

من التعذيب إلى الإصلاح

الفصل الثامن

تاريخ السجن كمؤسسة عقابية

مقدمة الفصل

السجن لم يكن دائماً العقوبة الأساسية. هو اختراع حديث نسبياً. كيف تحول من مكان حجز إلى أداة

إصلاح؟

المبحث الأول

نشأة السجن الحديث

في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ظهرت فكرة أن عزل المجرم وتأمله في خطيئته سيؤدي لإصلاحه. نظام بنسلفانيا (عزل تام) ونظام أوبورن (صمت تام وعمل جماعي). كانت النوايا إصلاحية، لكن الواقع تحول إلى مدارس للإجرام ومعاناة نفسية قاسية.

المبحث الثاني

أزمة السجون المعاصرة

اليوم، السجون مكتظة، عنيفة، ومكلفة. معدلات

العودة للإجرام عالية. السؤال: هل السجن يصلح أم يفسد؟ الأدلة تشير إلى أنه يفسد غالباً. يقطع الروابط الاجتماعية، ويفقد السجين مهاراته، ويوصمه مدى الحياة.

المبحث الثالث

بدائل العقوبة السالبة للحرية

ظهرت دعوات لتقليل الاعتماد على السجن. الغرامات، خدمة المجتمع، الإقامة الجبرية، المراقبة الإلكترونية. هذه البدائل تحافظ على تماسك الأسرة وتقلل التكلفة، وتصلح فقط للجرائم غير العنيفة والجناة غير الخطرين.

خاتمة الفصل

السجن أداة ضرورية للخطرين، لكنه فشل كأداة عامة

للإصلاح. المستقبل يكمن في تقليل اللجوء إليه واستبداله ببدائل ذكية تركز على التعويض والإصلاح.

الفصل التاسع

عقوبة الإعدام بين الجدوى والأخلاق

مقدمة الفصل

لا توجد عقوبة أثارت جدلاً مثل عقوبة الموت. هل للدولة حق إنهاء الحياة؟ وهل هي رادعة فعلاً؟

المبحث الأول

الحجة المؤيدة للإعدام

ترتكز على الاستحقاق الأخلاقي للجرائم البشعة،

والردع النهائي، وتوفير التكلفة على المجتمع، ومنع العودة للإجرام نهائياً. يرى المؤيدون أن بعض الجرائم تفقد الجاني حقه في الحياة بانتهاكه حياة الآخرين.

المبحث الثاني

الحجة المعارضة للإعدام

ترتكز على قدسية الحياة، وخطأ القضاء الذي لا يمكن إصلاحه، وعدم وجود دليل قاطع على الردع الأكبر مقارنة بالسجن المؤبد، وانتهاك الكرامة الإنسانية. كما أن تطبيقها غالباً ما يكون غير عادل ضد الفقراء والأقليات.

المبحث الثالث

الاتجاه العالمي للإلغاء

يتجه العالم تدريجياً لإلغاء الإعدام. معظم الدول الأوروبية ألغته. دول عربية وآخري قيدته بجرائم محددة. هذا يعكس تطوراً في الوعي الحقوقي العالمي بأن الدولة لا يجب أن تقتل حتى لو كان المواطن قاتلاً.

خاتمة الفصل

الإعدام هو بقايا من عصر الثأر المقدس في ثوب دولة القانون. إلغاؤه ليس ضعفاً أمام الجريمة، بل قوة للقيم الإنسانية التي يحميها القانون.

القسم الخامس

المستقبل

نحو عدالة جنائية جديدة

الفصل العاشر

إصلاح النظام الجنائي رؤية مستقبلية

مقدمة الفصل

بعد استعراض التاريخ والفلسفة، كيف نبني مستقبلاً أفضل؟ النظام الحالي محطم ومكلف وغير عادل. نحتاج لثورة في الفكر الجنائي.

المبحث الأول

العدالة التصالحية والترميمية

بدلاً من سؤال ما هي العقوبة؟ نسأل كيف نصلح الضرر؟ لقاء بين الجاني والضحية، اعتذار، تعويض، خدمة مجتمع. هذا يرضي الضحية فعلياً ويحمل الجاني مسؤولية حقيقية، بدلاً من سجنه على

حساب دافعي الضرائب.

المبحث الثاني

تكنولوجيا العدالة

الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر، المراقبة الإلكترونية الدقيقة، بلوك تشين لتتبع الأدلة.
التكنولوجيا يمكن أن تجعل العدالة أسرع وأدق، لكن خطر التحيز الخوارزمي وخرق الخصوصية يظل قائماً ويحتاج لضوابط صارمة.

المبحث الثالث

الوقاية خير من العقاب

الاستثمار في التعليم، الصحة النفسية، مكافحة الفقر،

هو الاستثمار الحقيقي في الأمن. وزارة الداخلية لا تستطيع وحدها محاربة الجريمة. تحتاج لشراكة مع كل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

خاتمة الفصل

المستقبل ليس في سجون أكثر أماناً، بل في مجتمعات أكثر عدلاً. القانون الجنائي يجب أن يكون الملاذ الأخير، لا الخيار الأول.

الخاتمة العامة للكتاب

دروس من التاريخ لأجل المستقبل

في ختام هذه الرحلة عبر تاريخ وفلسفة التجريم والعقاب، نصل إلى قناعات راسخة. الأولى، أن العقاب ظاهرة متغيرة بتغير القيم الاجتماعية والاقتصادية. الثانية، أن القسوة لا تولد الأمن، بل العدالة هي من

تولده. الثالثة، أن الإنسان وراء الجرم قابل للإصلاح إذا أتيحت له الفرصة والبيئة المناسبة.

إن تاريخ القانون الجنائي هو تاريخ كفاح الإنسان للسيطرة على غريزة العنف لديه، وتحويلها إلى نظام مؤسسي يضبط السلوك. لكن المؤسسة قد تطغى، والقانون قد يظلم. لذا، يبقى الوعي النقدي، والفلسفة العميقة، والضمير الإنساني، هي الضمانات الحقيقية ضد استبداد القانون باسم العدالة.

ندعو المشرع والقاضي والباحث إلى عدم الركون للنص الجامد، بل الغوص في روح العدالة. إن مستقبل الأمن ليس في الحديد والأسوار، بل في العقل والقلب والعقلانية الإنسانية.

والله ولي التوفيق

أ.د. محمد كمال عرفه الرخاوي

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع التاريخية

قانون حمورابي، ترجمة وتحليل النصوص القديمة.

القانون الروماني، INSTITUTES OF JUSTINIAN.

تاريخ القانون المصري، محمود حمدي زقزوق.

ثانياً: المراجع الفلسفية

كانط، ميتافيزيقا الأخلاق.

جيرمي بنتام، مبادئ الأخلاق والتشريع.

تشيزاري بيكاريا، في الجرائم والعقوبات.

ميشيل فوكو، المراقبة والعقاب.

ثالثاً: المراجع القانونية والجنائية

أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون العقوبات.

عبد الفتاح بيومي حجازي، علم العقاب.

تقارير الأمم المتحدة حول منع الجريمة والعدالة الجنائية.

الفهرس العام

المقدمة العامة

القسم الأول: تاريخ القانون الجنائي

الفصل الأول: بدايات التجريم في المجتمعات البدائية

الفصل الثاني: تطور التجريم والعقاب في الحضارات القديمة

الفصل الثالث: العصور الوسطى وبينات الإثبات القاسية

القسم الثاني: فلسفة القانون الجنائي

الفصل الرابع: النظريات الكلاسيكية للعقاب

الفصل الخامس: المدرسة الوضعية والتحول نحو المجرم

القسم الثالث: فلسفة التجريم

الفصل السادس: بناء الجريمة اجتماعياً وقانونياً

الفصل السابع: الجرائم المستحدثة وتحديات العصر

القسم الرابع: فلسفة العقاب والسجون

الفصل الثامن: تاريخ السجن كمؤسسة عقابية

الفصل التاسع: عقوبة الإعدام بين الجدوى والأخلاق

القسم الخامس: المستقبل

الفصل العاشر: إصلاح النظام الجنائي رؤية مستقبلية

الخاتمة العامة

المراجع

الفهرس

تم بحمد الله وتوفيقه

وصلنا إلى ختام هذا المؤلف، الذي نرجو أن يكون

إضافة نوعية للمكتبة القانونية العالمية، وأن يسهم في فهم أعمق لجذور العدالة الجنائية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب

بأي وسيلة كانت دون إذن خطي من المؤلف.